يجوز في هذا الباب حذف المفعولين والاقتصار على احدهما
اما حذف المفعولين فجايز اذا دلّ عليهما دليل كقوله تعالى
اين شركائي الذين كنتم تزعمون تقديره الذين كنتم تزعمونهم
شركاء او كان الكلام بدونهما مفيدًا كما اذا قيد الفعل بالظرف
نحو ظننت يوم الجمعة او اريد به العموم كقوله تعالى انهم الا
يظنون او دلّ على تجدده قرينة كقول العرب من يسمع يخل
ولو قيل ظننت مقتصرا عليه ولا قرينة تدل على الحذف
او العموم او قصد التجدد لم يجز لعدم الفايدة واما الاقتصار
على احد المفعولين فجايز اذا دلّ على الحذف دليل واكثر النحويين
على النحويين منعه قالوا لان المفعول في هذا الباب مطلوب
من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي
الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه وما قالوه منتقض بخبر
كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دلّ
عليه دليل والسماع بخلافه قال الله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرًا لهم تقديره ولا يحسبن
الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم فحذف المفعول الاول
للدلالة عليه ولو لم يدل على المحذوف دليل لم يجز حذفه

باتفاق

باتفاق لعدم الفايدة حينيذ
وكتظن اجعل تقول ان ولى مستفهمًا به ولم ينفصل
بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل
واجرى القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشفقا

القول وفروعه مما يتعدى الى مفعول واحد ويكون اما جملة
واما مفردا موديا معناها فان كان مفردًا نصب نحو قلت شعرًا
وخطبة وحديثًا وان كان جملة حكيت نحو قلت زيدٌ قايمٌ
ولم يعمل فيها القول كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة
من جهة معناها فجزاها معه كالمفعولين من باب اعطيت
فصح ان ينصبها الظن نصب اعطيت مفعوليه واما القول
فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزيها
مفعولين لانه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب
اعطيت ولا ان ينصبها مفعولا واحدا لان الجمل لا اعراب لها
فلم يبق الا الحكاية وقوم من العرب وهم سليم يجرون
القول مجرى الظن مطلقا فيقولون قلت زيدًا منطلقًا
ونحوه قل ذا مشفقا قال الراجز

قالت وكنت رجلًا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا

Copyright © King Saud University